عرض كتاب

عنوان الكتاب	"في التقدم: مربكات ومسارات"
اسم دار النشر	دار الشروق
سنة النشر	2022
عدد الصفحات	358
اسم المؤلف	محمود محي الدين

عرض: د. سيد معوض أحمد عطية

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة

مستشار سياسات التجارة الدولية، وزارة التجارة والصناعة، مصر

Email: Sayed_attia@hotmail.com

في عالم الفكر هناك عقول تقدم خبرات وأفكار من شأنها إحداث نقلات نوعية في مسيرة الدول وتصحيح مسارات قد يظن أنها الصواب ولكنها ليست كذلك، هذا ما يقدمه الأستاذ الدكتور/ محمود محي الدين في كتابه القيّم " في التقدم مربكات ومسارات " الصادر عن دار الشروق في القاهرة عام 2022، ويقع في 358 صفحة. الدكتور محمود محي الدين من أهل الاختصاص في مجال الاقتصاد والتنمية، فهو مدير تنفيذي بصندوق النقد الدولي، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية، ووزير الاستثمار الأسبق في جمهورية مصر العربية.

يبدأ الكتاب برسالة لشحذ الهمم ونبذ التخاذل وترك البحث عن مبررات الفشل ويؤكد أن الأمم في سباق مستمر، وهي فيه حتما سواء بإرادتها أو رغما عنها، وسباق الأمم لا يتوقف لحظة ولا يعنيه من يتقدم فيه أو يتأخر، ولا يكترث بمن يصمد فيه أو يترنح، ولا مجال للصدارة لمن يتخاذل أو يكتفي بلوم قواعد اللعبة أو التنديد بما قد يكون فيها من غبن أو تلاعب، فالتقدم اختيار وإرادة. يؤكد الكتاب أن مسألة تقدم الأمم، رغم التحديات، تظل اختياراً عاماً تشترك في صياغته -بشكل أو بأخر- القيادة ومريدو الإصلاح.

ويؤكد الكتاب على حقيقة مهمة وهي أن فكرة التقدم هي الفكرة الأسمى الجديرة بأن يتحراها الناس في شؤونهم، حيث تحتوي الفكرة على وجوب التغيير مع متغيرات الحضارات المتعاقبة والتطور الذي ينقل صورة الحياة نحو ما هو أعلى، ومعنى ذلك وجوب الاهتمام بالمصير، ولا ينفي هذا أن تأتي قوائم هذا التغيير مستندة على التراث الذي

تركه السلف، على ألا تقف حياة المجتمعات عند النهاية التي وصل إليها السلف، بل يجب أن تكون هناك نقطة ابتداء تتجاوز ما حققه السلف إلى مستلزمات حاضرٍ حيٍّ ومستقبلٍ مأمون.

في السعي نحو التغيير وصف الكتاب الطموح الجريء في اتخاذ القرار بما يطلق عليه "رمية نحو القمر"؛ القرار الجريء، أو الرمية نحو القمر، ليس القرار المصحوب بمجازفات غير محسوبة، ولكن الرمية الموفقة التي تتصف بأنها ذات هدف قابل للقياس، ويأخذ بألباب الناس ويلهمهم، ويغيّر بشكل جذري ما يمكن اعتباره ممكناً وقابلًا للتحقيق. يرى الكتاب أنه من الأنفع للناس أن تأخذ الحكومات الأمور بالجدية الواجبة إذا كانت تريد أن يكون لها شأن بين نظرائها. هذه الحكومات مطالبة أن تضع سياسات متكاملة للنمو الشامل والتنمية المستدامة، تنفذها مؤسسات ممكّنَة من إنجاز مهامها، لديها الصلاحيات اللازمة في إطار من الحوكمة المنضبطة، ومتاح لها كافة الموارد اللازمة.

ويتناول الكتاب موضوعات عدة ترتبط في جوهرها بالتنمية والتقدم، ويلفت الانتباه إلى أن تغير النهج التقليدي في تفسير تطور اقتصادات الأمم فلم يعد الأمر مقصورًا على مجرد امتلاك الدول للموارد، حيث جاءت آراء جديدة تنتقد هذا التفسير الذي لا يستوعب تطورات اقتصادات ليس لها حظ يذكر من الموارد الطبيعية أو رأس المال، ولكنها بزغت وأصبحت في مقدمة سباق الأمم، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون نموذج النمو الذاتي أو الداخلي. يشير الكتاب إلى تجارب اليابان ومن بعدها سنغافورة وكوريا الجنوبية، وهي اقتصادات فقيرة الموارد الطبيعية، ولكنها غنية برأس المال البشري الذي أحسن تطويره بالاستثمار في التعليم المتميز والرعاية الصحية المتكاملة، وهي نماذج لدول أثبتت تجاربها النهج الجديد للنمو المتمثل في البشر والأفكار.

أطلق الكتاب لفظ المربكات على المستجدات المرتبطة بنقلات نوعية في منتجات الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات ومستحدثاتها، حيث بات الإلمام بمتطلبات التعامل مع الذكاء الاصطناعي محددًا لمدى تطور المجتمعات والدول في المستقبل المنظور. يؤكد الكتاب على أن الفيصل بين التقدم والتخلف في سباق الأمم مرهون بالتمكّن من علوم الذكاء الاصطناعي الذي سيعين على الاستفادة من المعارف المتنوعة، ويرفع كفاءة العمل والإنتاج لمن استعد له بنظم جديدة للتعلم والابتكار والتطوير، تاركًا وراءه المنشغلين عن الأخذ بأسباب التقدم والمشتّتين بين دروب البلادة بلا هدف ولا مأرب.

تتمثل المربكات في تغيرات شديدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي داخل الدول، وبين الدول وبعضها البعض، ويتطلب التعامل معها موارد ضخمة وأولويات في الإنفاق والاستثمار، وتوجّهًا مختلفًا في أولويات السياسة العامة. أوجز الكتاب المربكات في ثمانية عناصر هي (1) تحولات في

معدلات زيادة السكان وزيادة الأعمار مع زيادة شبابية التركيبة السكانية في دول الجنوب، وميلها إلى الشيخوخة في دول الشمال، وما يترتب عليها من متطلبات للاستثمار في البشر خاصةً فيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية. (2) آثار تغيرات المناخ على الحياة والنشاط الاقتصادي والهجرة والاستقرار، وما تتطلبه من استثمارات للحد من آثارها. (3) سرعة وتيرة الانتقال للحضر ومتطلباتها التنظيمية لمنع العشوائية وزيادة البطالة، وما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة في البنية الأساسية. (4) انتشار النزاعات والصراعات وما يترتب عليها من خسائر إنسانية، ومتطلبات منعها والتعامل مع تداعياتها. (5) تفشي الأمراض المعدية والأمراض المتوطنة والمزمنة، وأعباء تدبير تكلفة الوقاية والعلاج. (6) التغير المستمر في مركز الجاذبية الاقتصادية عالميًا وتحوله تجاه الشرق بفعل الثقل النسبي للسكان وقطاعات النشاط الاقتصادي. (7) أوضاع أسواق السلع الرئيسية كالأغذية والطاقة والذهب والخامات وتأثرها بالسياسات النقدية والمالية. وأخيرًا؛ (8) الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها على أسواق الأعمال والتجارة ورؤوس الأموال.

يشير الكتاب إلى أن الأزمات الاقتصادية تواترت وتقاربت بين نهاية لواحدة وبداية لأخرى، وتشابهت مسبباتها بما يظهر إهمالًا لدروسها؛ من هذه الدروس: أن من أسباب الأزمات ما قدم من علاج لأزمات سابقة، ويدفع تكلفة الأزمات الباهظة من لم يتسبب فيها، فالعدل ليس من سمات الأزمات. يطرح الكتاب أيضًا دعائم ثلاث للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالأزمات المالية، **الأولى:** تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الاختلالات في موازين المدفوعات والموازنات العامة. **الثانية:** توقّي أثر العدوي ، فقد يكون الاقتصاد سليمًا معافى لكن الإفراط في ارتباطاته الخارجية أو عدم تنوّعها يجعله في غير مأمن من أثر العدوى، وهذا ما يستلزم تفعيل مكونات الطلب المحلي، والمرونة في إجراءات السياسة الاقتصادية في التعامل مع الأسواق الخارجية، والتواصل المستمر مع الشركاء التجاريين والمستثمرين لتوضيح نقاط التمايز في الاقتصاد المعني. **الثالثة**: تتمثل في الحرص والانضباط في لغة التصريحات الإعلامية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وعدم مفاجأة الأسواق المالية والنقدية والمتعاملين فيها بإجراءات غير مألوفة أو غير مكتملة الإعداد، خاصة في أوقات توتر الأسواق.

تناول الكتاب ما أطلق عليه " العمود الثالث والثورة الصناعية الرابعة والخطر الخامس"، ففيما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة ، يؤكد الكتاب علي أهميتها باعتبارها ثورة رقمية تجتاز الحدود التي كانت فاصلة بين ميادين التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وتعتمد على التمكّن العلمي، والمهارة القصوى في التعامل مع قواعد البيانات الكبري

والمنصات والشبكات الرقمية ونظم الذكاء الاصطناعي، ويذكر الكتاب أنه كما رسمت الثورات الصناعية الثلاث السابقة الحدود بين الفقر والغني والتقدم والتخلف، سيكون للثورة الصناعية الرابعة آليات مماثلة لتشكيل أبعاد العالم وأسس نظامه الاقتصادي. يصف الكتاب البيانات بكونها النفط الجديد ويعتبرها نفط الثورة الصناعية الجديدة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في اقتصاد رقمي تتطور كياناته الاقتصادية وتتزايد أرباح شركاته بقدر ما تستحوذ على بيانات جديدة.

وفيما يتعلق بالخطر الخامس ، فيصفه الكتاب بأنه حالة من المخاطر التي لا ترد على بال أحد، ولا تؤخذ في الحسبان عند رصد المخاطر من أجل الاستعداد لها، وتتجلى هذه المخاطر فيما يصل إلى حد تهديد وجود كيان الدولة ذاتها ، وإن لم يدرك في قائمة المخاطر المحتملة ، وقد ينعكس الخطر الخامس في حده الأدنى، في شكل تكاليف باهظة يتحملها عموم الناس في المدى الطويل، ويرجع الكتاب العواقب الوخيمة للخطر الخامس إلى تغليب المصالح الضيقة لفئة أو مجموعة معينة على المصلحة العامة، وإعطاء الأولوية لمكاسب في المدي القصير بأعباء تتراكم فتثقل كواهل الأجل الطويل. فالخطر الخامس محدق يكاد يفتك بعرى استقرار الدولة، فبضاعة الإهمال والتقصير في فهم أسس إدارة الدولة ترد لأصحابها كاملة، ومحملة بما يزيد عن ذلك من جرائرها ولو بعد حين.

أما العمود الثالث، فيعرفه الكاتب بدور المجتمع الذي غُيِّب في غمار الجدل الدائر حول دور الدولة والسوق، والنقاش حول أولوية القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. يقدم العمود الثالث العلاج المانع من الخطر الخامس الذي يداهم الدولة، ويتعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة ومربكاتها للقطاع الخاص.

وتناول الكتاب أيضًا الصناديق السيادية باعتبارها أحد أذرع الدول وباعتبارها أداة للاحتفاظ بالثروة مشيرًا إلى خمس محددات رئيسية سترسم خطوط عمل الصناديق السيادية في المستقبل، وهي **أولاً**: تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي المباشر بما يتجاوز دورها كمشرع ورقيب، **ثانيًا**: في ظل إعادة رسم خطوط الإنتاج والإمداد العالمية نتيجة التوترات والحروب التجارية، ستزيد الأهمية النسبية لموارد الصناديق السيادية. **ثالثًا**: من المحتمل ألا يكون المنظور التقليدي للتكلفة والعائد هو فقط الحاكم لقرارات الصناديق السيادية، ولكن يمكن أن تكون الاعتبارات الاجتماعية والأثار البيئية وتغير المناخ وضوابط الحوكمة من الشواغل لعمل الصناديق السيادية مستقبلاً، **رابعاً**: من المنتظر أن يكون للصناديق السيادية أثرًا تنموياً من خلال زيادة الاستثمار وخلق العمل، **خامسًا**: دخول الصناديق السيادية لأسواق الديون الدولية، سواء كانت

مقرضة أو مقترضة، ولابد من الأخذ في الاعتبار احتمالات التعثر في ظل الأزمات الصحية والركود.

يقترح الكتاب بالنسبة للدول العربية أن تحسّن إدارة قدراتها وإمكاناتها الكامنة ووضع نهج منضبط للأولويات لوضعها على مسار مستقيم في سباق الأمم. يحتاج العرب العديد من الرميات الموفقة نحو أقمار التقدم والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والارتقاء بنوعية الحياة. يلفت الكتاب الانتباه إلى أمرٍ هام وواقعي وهو أن العرب لديهم الفرص الأكبر لتحقيق النفع من الثورة الصناعية الرابعة؛ ويرجع ذلك إلى شبابية المجتمعات العربية التي تنزع إلى صغر أعمار غالبية مواطنيها، وهذا سيمكّن الدول العربية من الاستثمار في رأس المال البشري والبنية الأساسية المطلوبة للثورة الصناعية الجديدة. يدعو الكتاب الدول العربية إلى اليقظة وعدم تحويل الفرص الكامنة إلى طاقات مهدرة، مذكرًا أن العرب لم يستفيدوا كما ينبغي من الثورات الصناعية الثلاث السابقة؛ حيث كان نصيبهم منها محدودًا في شكل تقديم خامات أولية واستهلاك منتجات نهائية، ولتحقيق الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة يدعو الكتاب إلى حتمية إحداث نقلة نوعية في أدوار كل من الحكومات والقطاع الخاص وأوجه التعاون بينهما.

ينتهي الكتاب بعرض " لحظات فارقة" في تاريخ الأمم والشعوب وتطورات الاقتصاد وحياة عموم الناس؛ حيث يصفها الكتاب بكونها لحظات فارقة عما كان قبلها، ويكون لها ما بعدها من شؤون وتبعات. ويشير الكتاب إلى أن اعتبار اللحظة فارقة بميزان الاقتصاد السياسي لا يتوقف فقط على مدى جسامة الحدث إنسانيًا كان أو سياسيًا أو اقتصاديًا، ولكن بما يترتب عليها من تحولات كبرى في مسارات الأمم، وهذا يرتبط بالظروف المحيطة بالحدث وتلك الممهدة له.